العولمة الاقتصادية وتسييس الليبرالية وانعكاساتها على السيادة الاقتصادية للدول بعد الأزمات العالمية

Economic Globalization and the Politicization of Liberalism and Their Implications for the Economic Sovereignty of States After Global Crises

م.د. نورس سرحان مردان هنيان

كلية علوم الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات – جامعة القادسية

nawras.sirhan@qu.edu.iq

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٦/٢/١٠ تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٦/٤/١٦

الملخص:

تتأثر السيادة الاقتصادية للدول بالعولمة الاقتصادية وتسييس الليبرالية الاقتصادية في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها النظام الاقتصادي الدولي بعد الأزمات العالمية الكبرى، إذ أسهمت العولمة الاقتصادية، من خلال تحرير التجارة وتدفقات رؤوس الأموال وتعزيز دور المؤسسات المالية الدولية، في إعادة تشكيل السياسات الاقتصادية الوطنية وتقليص هامش استقلالية القرار الاقتصادي لدى العديد من الدول، كما كشفت الأزمات العالمية، مثل الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ وجائحة كوفيد- ٢٠٢٠١٩ والحرب الروسية- الأوكرانية ٢٠٢٢، عن هشاشة النموذج الليبرالي المعولم والطابع السياسي المتزايد للسياسات الاقتصادية، وما ترتب عليه من ضغوط خارجية أثّرت في السياسات الوطنية، وأدت إلى تعزيز دور الدولة في التدخل الاقتصادي بهدف حماية الاستقرار والسيادة الاقتصادية، وتبرز هذه التحولات تعقيد العلاقة بين العولمة الاقتصادية والسيادة الاقتصادية في مرحلة ما بعد الأزمات، في ظل توازن دقيق بين متطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي وضرورات حماية المصالح الوطنية.

الكلمات المفتاحية: العولمة الاقتصادية، السياسة الاقتصادية، الهند، الجزائر.

Abstract:

Economic sovereignty of states is affected by economic globalization and the politicization of liberalism within the rapid transformations of the international economic system following major global crises, Economic globalization, through trade liberalization, capital flows, and the strengthening role of international financial institutions, has contributed to reshaping national economic policies and reducing the scope of independence in economic decision-making for many states. Major global crises, such as the 2008 global financial crisis, the COVID-19 pandemic, and the Russian–Ukrainian war, have revealed the fragility of the globalized liberal model and the increasing politicization of economic policies, which has resulted in external pressures affecting national policies and leading to a stronger state role in economic

intervention to safeguard stability and economic sovereignty. These transformations highlight the complexity of the relationship between economic globalization and economic sovereignty in the post-crisis era, within a delicate balance between the requirements of integration into the global economy and the necessity of protecting national interests.

Keyword: Economic Globalization, Economic Policy -India - Algeria**.**

المقدمة

تُعد العولمة الاقتصادية من أهم الظواهر التي أعادت تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية، إذ أثرت بصورة كبيرة في التجارة والاستثمارات والسياسات المالية للدول، إذ لم تعد هذه العملية مجرد تحول اقتصادي محض، بل أصبحت مرتبطة بتسييس الليبرالية الاقتصادية، إذ تتقاطع المصالح الاقتصادية مع التوجهات السياسية الدولية، ما يفرض ضغوطاً على السيادة الاقتصادية ويؤثر في قدرة الدول على اتخاذ قراراتها الاقتصادية بحرية، وقد اظهرت هذه التأثيرات بصورة واضحة خلال الأزمات العالمية الأخيرة، بما في ذلك الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨، وجائحة كورونا ٢٠٢٠، والحرب الروسية–الأوكرانية ٢٠٢٢، التي كشفت عن هشاشة بعض الاقتصادات أمام الصدمات الخارجية، وأثرت في ميزان التجارة والعجز التجاري وسلاسل الإمداد العالمية، وتأثيرها في قدرة الدول على الحفاظ على استقلالية القرار الاقتصادي وحماية مصالحها الوطنية، كما أظهرت هذه الأحداث تفاوتاً في قدرة الدول على التكيف مع التحديات الاقتصادية، إذ تمكنت بعض الدول من تعزيز مرونتها من خلال تطوير الصناعة المحلية وتنويع مصادر الدخل، في حين واجهت دول أخرى قيوداً أكبر نتيجة طبيعة هياكلها الاقتصادية واعتمادها على قطاعات محددة، إذ تعكس هذه التحولات الطابع المعاصر للعولمة، الذي يربط بين الانفتاح الاقتصادي والمصالح السياسية والقدرة الوطنية على مواجهة الصدمات، مما يجعل فهم العلاقة بين العولمة والسيادة الاقتصادية أمراً ضرورياً لفهم ديناميكيات الاقتصاد الدولي في الوقت الراهن، وانطلاقًا من هذه التحولات، يركز هذا البحث على تحليل انعكاسات العولمة الاقتصادية وتسييس الليبرالية على السيادة الاقتصادية، من خلال تسليط الضوء على حالتي الجزائر والهند، بوصفهما نموذجين يعكسان تعرض الاقتصادات الوطنية لتداعيات الأزمات العالمية، رغم اختلاف بنيتهما الاقتصادية ومستوى اندماجهما في الاقتصاد الدولي.

أهمية البحث:

١. يركز هذا البحث على تحليل آثار العولمة الاقتصادية على قدرة الدول على الانخراط في الاقتصاد الدولي مع التأكيد على التحديات المتعلقة بالحفاظ على استقلالية قرارها الوطني وسيادتها الاقتصادية.

٢. يبين هذا البحث تأثير العولمة الاقتصادية على العلاقات الدولية ، بما يشمل الضغوط الاقتصادية والسياسية الخارجية الناتجة عن الانخراط في النظام الاقتصادي الدولي.

٣. يبين تأثير الأزمات الاقتصادية العالمية مثل (الأزمة المالية٢٠٠٨، وجائحة كورونا ٢٠٢٠ والحرب الروسية الأوكرانية ٢٠٢٤)، على السياسات الاقتصادية للدول.

٤. يتيح البحث تحليل العوامل الاقتصادية والسياسية المؤثرة على هشاشة الدول أمام آثار العولمة السلبية، بما في ذلك الاعتماد على التجارة والاستثمار الخارجي، تقلبات الأسواق العالمية، وضغوط السياسات الدولية، ما يساعد على فهم مستويات تعرض الهند والجزائر لهذه الآثار بشكل علمي.

إشكالية البحث: في ظل اتساع العولمة الاقتصادية وانتشار سياسات الليبرالية الاقتصادية على المستوى الدولي، تواجه الدول تحدياً مستمراً في الحفاظ على استقلالية قراراتها الاقتصادية، وبينما توفر العولمة فرصاً للنمو والاستثمار والتبادل التجاري، فإنها في الوقت نفسه تفرض قيوداً على السيادة الاقتصادية وتجعل الدول عرضة للصدمات الخارجية، وينطلق هذا البحث من إشكالية مفادها (إلى أي مدى أسهمت الأزمات العالمية في تسييس العولمة والليبرالية الاقتصادية، وما أثر ذلك في إضعاف السيادة الاقتصادية للدول؟).

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها (أن ازدياد العولمة الاقتصادية وتسييس الليبرالية الاقتصادية يؤدي إلى تراجع سيادة الدول الاقتصادية، وأن الأزمات العالمية تكشف وتعزز هذه العلاقة، بينما تحقق الدول الأقل انفتاحًا مستوى أعلى من السيادة الاقتصادية).

اهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر العولمة الاقتصادية وتسييس السياسات الليبرالية على قدرة الدول على الانخراط في الاقتصاد الدولي بعد الأزمات العالمية، مع التركيز على التحديات المرتبطة بالحفاظ على استقلالية القرار وحماية السيادة الاقتصادية، كما يسعى البحث إلى تحليل العلاقة بين الانفتاح الاقتصادي على الأسواق العالمية ومرونة الدول في اتخاذ سياساتها الاقتصادية بشكل مستقل، وكيف يمكن للأزمات الاقتصادية العالمية مثل الأزمة المالية ٢٠٠٨ وجائحة كورونا ٢٠٢٠والحرب الروسية الاوكرانية ٢٠٢٤، أن تؤثر على قدرة الدول على التوازن بين متطلبات الاندماج الدولي ومصالحها الوطنية، كما يهدف البحث إلى تقييم السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية التي تمكن الدول من مواجهة الصدمات الاقتصادية وتحقيق توازن فعال بين الانفتاح الدولي والحفاظ على مصالحها الاقتصادية والاجتماعية، مع استخلاص الدروس العملية التي يمكن أن توجه السياسات المستقبلية في ظل تحديات العولمة والليبرالية الاقتصادية.

منهج البحث: تم الاعتماد على المنهج التاريخي لتتبع تطور السياسات الاقتصادية في سياق العولمة والأزمات العالمية الكبرى، من خلال تحليل المراحل الزمنية والتحولات التي شهدها النظام الاقتصادي الدولي، ولا سيّما خلال الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨، وجائحة كورونا ٢٠٢٠، والحرب الروسية–الأوكرانية٢٠٢٢، بما يوضح سياق تطور الظاهرة المدروسة، كما تم استخدام المنهج الوصفي في دراسة وبيان خصائص السياسات الاقتصادية والمالية والهيكل الاقتصادي للدول محل الدراسة، وذلك من خلال وصف طبيعة الأنظمة الاقتصادية ومستوى انفتاحها على الاقتصاد العالمي، وتحليل

مظاهر التغير في السياسات الاقتصادية الوطنية، فضلاً عن ذلك تم الاعتماد على المنهج التحليلي في تفسير العلاقة بين العولمة الاقتصادية وتسييس الليبرالية الاقتصادية، وتحليل انعكاساتها على السيادة الاقتصادية للدول، من خلال الربط بين المتغيرات الاقتصادية والسياسية واستخلاص طبيعة التأثير المتبادل بينها.

هيكلية البحث: انقسم البحث على ثلاثة محاور: تطرق المحور الأول إلى: العولمة الاقتصادية (المفهوم–الأهداف– الآليات)، إما المحور الثاني: تناولنا، تحولات العولمة الاقتصادية وتراجع النموذج الليبرالي، فيما تطرق المحور الثالث إلى: العولمة الاقتصادية وتحديات السيادة الاقتصادية للدول.

المحور الأول: العولمة الاقتصادية (المفهوم– الأهداف – الآليات)

أولاً: مفهوم العولمة الاقتصادية: تعُد ظاهرة العولمة الاقتصادية من أهم التحولات والتطورات الاقتصادية على الصعيد العالمي في نهاية القرن العشرين، إذ جعلت الاقتصاد العالمي مترابطاً ومتشابكاً، وذلك من خلال اندماج الاسواق العالمية في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال رؤوس الأموال والقوى العاملة والتكنولوجيا ضمن إطار الرأسمالية في حرية الأسواق، وهذا يؤدي إلى اختراق الحدود القومية وإلى الانحصار الكبير في سيادة الدولة، وأن المتتبع للتطورات الاقتصادية يلاحظ التزايد في النشاطات الاقتصادية على جميع المستويات وعلى جميع القطاعات الاقتصادية، إذ اطلق الاقتصاديون على هذه الظاهرة بالعولمة الاقتصادية، كما أن ظاهرة العولمة ليست حديثة العهد بقدر ما تدل على حداثة المصطلح، إذ أن المكون الأساسي التي تقوم عليها العولمة تكمن في زيادة العلاقات المتبادلة بين اطراف المجتمع الدولي كانتقال رؤوس الأموال وتداول السلع والخدمات أو انتشار الثقافات والمعلومات[١].

والعولمة الاقتصادية تعني تقسيم عمل جديد للاقتصاد العالمي والذي لم يخضع للرقابة التقليدية، ولم يعُد يؤمن بتدخل الدولة في نشاطاتها، ولاسيّما فيما يتعلق بانتقال السلع والخدمات ورأس المال على الصعيد العالمي،[٢] كما يشير مصطلح العولمة إلى زيادة الاندماج الاقتصادي على مستوى العالم، نتيجة الزيادة في نطاق عمليات التحرير في التجارة للسلع والخدمات، وتحرير تدفقات رؤوس الأموال ما بين الدول، كما يشير هذا المصطلح إلى سهولة انتقال عنصر العمل والمعرفة التقنية والتكنولوجية عبر الحدود الدولية[٣]، كما عرف الصندوق الدولي العولمة على أنها التزايد في الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم بوسائل منها زيادة حجم وتنوع معاملات السلع والخدمات عبر الحدود والتدفقات الرأسمالية الدولية وكذلك من خلال سرعة مدى انتشار التكنولوجيا[٤].

لذا يمكن حصر أهم العناصر الرئيسة للعولمة من الناحية الاقتصادية بالآتي[٥]:

١. تحرير التبادل التجاري الدولي عبر الأطر التنظيمية التي توفرها المنظمة العالمية للتجارة.
٢. التحالفات والاندماجات الدولية للشركات الكبرى مع الارتفاع في حجم الاستثمارات العابرة للحدود.
٣. زيادة الانتشار للتكتلات الاقتصادية الإقليمية وتعزيز التكامل ما بين دول الأعضاء.

٤. التطور الديناميكي في تقنيات معلومات الاتصالات وتأثيره على الاقتصاد العالمي.

٥. ولهذا فأن العولمة الاقتصادية عملية معقدة تؤثر على تفاعل الاقتصاديات الوطنية والدولية عبر التجارة والتمويل والتكنولوجيا والاستثمار، كما تتمثل أهميتها في قدرتها على توجيه السياسات الاقتصادية عبر تكامل أكبر ما بين الدول وتعزيز فعالية الأسواق العالمية، مما يهيئ الأرضية لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاستراتيجية، ومن خلال ذلك يمكن تقسيم أهداف العولمة الاقتصادية إلى أهداف رئيسة وأخرى حيوية.

أ. **الأهداف الرئيسة للعولمة:** إذ تتمثل أهداف العولمة الرئيسة بالآتي[٦]:

– تفكيك وازالة الحدود الفاصلة والحواجز العازلة ما بين الدول، وانهاء التوجهات الجزئية والاقتصاد المحلي والانعزال القومي.

– بناء الهياكل الانتاجية المثلى لإنتاج السلع، وتقديم الخدمات وصناعة الافكار على مستوى الحجم الاقتصادي الكبير الذي يأخذ في معطياتهُ الاسواق الكونية الجديدة، والذي يفرض على الدول المختلفة الاعتراف به، باعتباره الافضل في المزايا التنافسية والاكثر اشباعا لاحتياجاتهم بشكله الحالي أو مع تطوراته في المستقبل.

– نقل التكنولوجيا والمعرفة الفنية والإدارية بين الدول، ما يعزز القدرات الانتاجية.

– تحفيز النمو الاقتصادي المستدام عبر دمج الاقتصادات الوطنية في الاسواق العالمية.

ب. **الأهداف الحيوية للعولمة:** تتمثل مجموعة الأهداف الحيوية للعولمة بالآتي[٧]:

– الوصول إلى سوق عالمي موحد ومتسع ممتد يشمل العالم كله، كمل يشمل قطاعاتهُ المختلفة ومؤسساتهُ وافراده، وفي إطار هذا الهدف يتم احتكاك مباشر وغير مباشر بين كافة الاجناس البشرية بمورثهم الحضاري وثقافته المتنوعة واختلافاتهم الفكرية وصهر هذا الاختلاف في بوتقة التوحد والائتلاف.

– كما تسعى العولمة الاقتصادية إلى تعزيز الاندماج العالمي في إطار واحد متكامل يقوم على تشابك المصالح والمنافع المشتركة بين الدول وشعوب العالم، كما تسهم في تنمية الوعي بوجود تحديات ومخاطر عالمية مشتركة تتطلب الاستجابة الجماعية، بما يعزز مفهوم الأمن الجماعي بأبعاده المختلفة، إذ يستند هذا التوجه إلى توحيد الجهود الدولية لمواجهة مصادر النزاع والتوتر، وتقليل حدة الصراعات، ودعم الاستقرار والأمن العام، وهذا يؤدي إلى تعميق الاعتماد المتبادل ما بين الدول، وبناء الثقة المتبادلة، وتحقيق مكاسب مشتركة تخدم مصالح المجتمع الدولي ككل.

– تعمل العولمة الاقتصادية على تحقيق قدر من التقارب العالمي في مستويات التنمية الاقتصادية والمعيشة، عبر تقليص الفجوات الاقتصادية ما بين الدول وتحسين الحد الأدنى لمتطلبات الحياة، إذ لا يقوم هذا التقارب على التماثل الكامل بين الاقتصادات، بل على تنوع النماذج الاقتصادية بما يعزز التنافس الإيجابي ويرفع كفاءة الأداء الاقتصادي، كما يسهم هذا التقارب النسبي في دعم الاستقرار

الاقتصادي والاجتماعي، والحد من مصادر التوتر والصراع المرتبطة بالتفاوت الاقتصادي، ومن ثّم يؤدي إلى تعميق الاعتماد المتبادل بين الدول وتعزيز بيئة دولية تقوم على التعاون وتحقيق مكاسب اقتصادية مشتركة.

– الوصول إلى وحدة للإنسانية جمعاء، أي يتم تدريجياً تذويب الفوارق لا سيّما المتعلقة بالأجناس والقوميات.

– بعث رؤية جديدة تكون بمثابة حركة تنوير كبرى واستبصار فاعل كتيار كهربائي يسرى ليدعم الطموحات البشرية بمختلف اجناسهم وشعوبهم.

ثانياً– آليات العولمة الاقتصادية: افرزت العولمة الاقتصادية واقعاً دولياً جديداً، إذ تجاوز فيه النشاط الاقتصادي حدود الدولة، واصبح خاضعاً لشبكة معقدة من التفاعلات والمؤسسات العابرة للحدود، إذ لم تُعد العلاقات الاقتصادية الدولية تدار عبر سياسات الدول المنفردة، بل تشكل عبر منظومة من الأليات المؤسسية التي تمارس دوراً محورياً في توجيه حركة رؤوس الأموال والتجارة والاستثمار، وفي إعادة صياغة أولويات التنمية والقرار الاقتصادي للدول، وفي هذا الإطار تمثل آليات العولمة الاقتصادية أدوات فاعلة تسهم في تنظيم الاقتصادي العالمي، وفرض أنماط محددة من السياسات الاقتصادية والمعايير المالية والتجارية، وتعزيز الاندماج في الاقتصاد العالمي وفق قواعد تحكمها مؤسسات دولية وشركات عابره للحدود تمتلك القدرة المؤثرة في توجيه مسارات النمو والاختبارات الاقتصادية، وهذا ما ينعكس على سيادة الدول ولا سيّما الدول النامية، إذ تتمثل تلك الآليات بالآتي:

أ– صندوق النقد الدولي: تأسس عام ١٩٤٤، وبدأ مزاولة نشاطه في العام ١٩٤٧، إذ يُعد الصندوق الحارس والقائم على إدارة النظام النقد الدولي، وتتركز أهدافه في تيسير نمو التجارة الدولية والغاء القيود على العملات الأجنبية في المعاملات التجارية وتحقيق استقرار أسعار الصرف وتشجيع التعاون النقدي[٨].

وتقوم منهجية صندوق النقد الدولي على جملة من الإجراءات، إذ تتمثل تلك الإجراءات بالآتي[٩]:

١. سياسات مالية تهدف إلى تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة، عن طريق تبني تدابير تسمح بخفض الانفاق والعمل على زيادة الإيرادات، كما يتبنى مجموعة من الإجراءات منها، الدعم ضبط الأجور والرسوم الجمركية وزيادة الضرائب.

٢. تحرير التجارة الدولية وتخفيض من قيمة العملة.

٣. تبني سياسة نقدية ذات طابع انكماشي بغية تفادي عبئ اللجوء إلى الموارد الخارجية.

٤. سياسات تسعيرية مرنة، بمعنى تعويم العملة، بالاعتماد على السوق كضابط لتحديد التسعيرة خارج إطار الدولة.

غير أن سياسات صندوق النقد الدولي تتجاهل المصالح الاقتصادية للدول النامية، من خلال العمل على عولمة النظام الرأسمالي والتكيف معه مهمها كان الثمن، فضلاً عن اشتراطهُ على الدول النامية التحول إلى النظام الليبرالي وتدعيم الخوصصة، بغية إعادة التوازن في الميزانية العامة، غير أن الواقع

الاقتصادي للدول النامية يحول دون تمكين القطاع الخاص من بلوغ الهدف المرجو، ولهذا فأن صندوق النقد من خلال سياساتهُ يسعى إلى عولمة النظام الرأسمالي على حساب مصالح الدول النامية.

ب-البنك الدولي: تأسس عام ١٩٤٤، إذ اجتمع ممثلون عن أربع وأربعين دولة في بريتون وودز في الولايات المتحدة الأمريكية لبحث أسس نظام النقد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية، ومن ثّم ايجاد قواعد جديدة للتعاون الاقتصادي ما بين الدول، إذ اسفرت تلك الاجتماعات عن توقيع اتفاقية بريتون وودز، متضمنة إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي، إذ بدأ البنك الدولي أعماله في عام ١٩٤٦[١٠].

إذ تمثلت الأهداف الرئيسة للبنك الدولي في دعم عملية التنمية وإعادة الإعمار للدول الأعضاء، عبر تسهيل انتقال رؤوس الأموال، وتشجيع حرك الاستثمارات، وتحقيق النمو المتوازن في التجارة الدولية، فضلاً عن المساهمة في الحفاظ على استقرار موازين المدفوعات، وتقديم المساعدات الفنية، وإعداد وتنفيذ برامج القروض، غير أن الدول الصناعية الكبرى استحوذت على الحصة الأكبر من النفوذ داخل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، مما مكنها من فرض هيمنتها على آليات اتخاذ القرار في هاتين المؤسستين، في حين بقي تمثيل الدول النامية محدوداً، مع استمرار رفض الدول المتقدمة في إعادة النظر في توزيع الحصص داخل المؤسستين، وخلال عقد الثمانينيات، واجهت العديد من الدول النامية تفاقماً في مديونيتها الخارجية جراء سياسية هاتين المؤسستين، مما أدى إلى اندلاع ما عرف بأزمة ديون العالم الثالث، وقد ترتب على ذلك إخضاع هذه الدول لوصاية مالية مباشرة من قبل المؤسسات المالية الدولية، ولاسيما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، من خلال برامج إعادة جدولة الديون المشروطة، بهدف تفادي الانهيار المالي والإفلاس، ومن هذه الشروط، رفع الحماية عن الإنتاج المحلي، التحول نحو اقتصاد السوق والاتجاه إلى الخصخصة، تحرير التجارة الخارجية واعتماد آليات التسعير الحر وسعر الصرف الأجنبي، فتح المجال أمام الاستثمارات والشركات الأجنبية دون قيود[١١].

وقد أسفرت هذه السياسات عن تفاقم الأوضاع الاقتصادية في دول العالم الثالث، نتيجة تراكم الديون، والاستنزاف المفرط للموارد الطبيعية، وارتفاع معدلات التضخم، واتساع العجز في موازين المدفوعات، وتدهور مستويات المعيشة، إذ باتت هذه الدول تسعى إلى تحقيق العدالة الاقتصادية الدولية، والتخفيف من حدة الفقر والجهل والمرض التي باتت سمات سائدة في ظل النظام الاقتصادي العالمي السائد.

ج- منظمة التجارة العالمية: مع بداية عام ١٩٩٥ شهد النظام التجاري العالمي تحولاً جوهرياً، يتمثل في دخول اتفاقية الغات (GATT) حيز التنفيذ بصيغتها المؤسسية الجديدة، وذلك من خلال إنشاء منظمة التجارة العالمية (WTO)، لتكون الإطار المؤسسي المنظم للتجارة الدولية، إذ مثل هذا التحول انتقالاً من اتفاقية متعددة الأطراف ذات طابع تعاقدي إلى منظمة دولية دائمة تتمتع بشخصية قانونية، على غرار مؤسسات النظام المالي الدولي كالبنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) وصندوق النقد الدولي (IMF)،

إذ تتولى هذه المنظمة الإشراف على تنفيذ الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف، ولاسيَّما تلك التي أُقرت خلال جولة أوروغواي، كما تضطلع بدور محوري في تسوية المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء من خلال آلية قانونية ملزمة تهدف إلى الحد من النزاعات التجارية، وضمان الالتزام بالقواعد المتفق عليها، وبذلك باتت تلك المنظمة المرجعية التجارية والاقتصادية العليا التي تنظم العلاقات التجارية الدولية وتحدد الإطار العام للتبادل التجاري بين معظم دول العالم(١٢).

إذ تهدف هذه المنظمة إلى تعزيز حرية التجارة الدولية، وخفض الحواجز الجمركية وغير الجمركية، وتشجيع المنافسة العادلة، وتحقيق قدر أكبر من الاستقرار والشفافية في السياسات التجارية للدول الأعضاء، إلا أن طبيعة النظام التجاري الذي تفرضه المنظمة كثيراً ما تعكس مصالح الدول الصناعية الكبرى، وهذا ما ينعكس على قدرة الدول النامية على حماية أسواقها المحلية أو تبني سياسات تجارية تتلاءم مع أولوياتها التنموية، مما يعيق مسار التنمية وتزداد الاختلالات التجارية، وهذا مما يثير جدلاً واسعاً حول عدالة النظام التجاري العالمي(١٣).

ح- **الشركات المتعددة الجنسية:** هي شركات تعمل في أكثر من دولة، وتمتلك فروعاً و استثمارات خارج الدولة الأم، بهدف توسيع أسواقها وتحقيق أرباح عالمية، نشأت هذه الشركات منذ القرن التاسع عشر في مجالات التعدين والتجارة، ومن ثّم توسعت بعد الحرب العالمية الثانية مع تقدم الصناعة والتكنولوجيا، ومع ظهور العولمة الاقتصادية في أواخر القرن العشرين، باتت هذه الشركات أدوات رئيسية لتكامل الأسواق العالمية، ونقل رأس المال والتكنولوجيا والخدمات بين الدول، وساعدت الدول الكبرى على توسيع نفوذها عبر تقديم حوافز للاستثمار، مثل تسهيلات ضريبية وقوانين مرنة، مما أدى إلى ترابط الاقتصادات العالمية وزيادة تأثير الشركات على السياسات الاقتصادية للدول، وبهذا تمثل الشركات متعددة الجنسيات أداة رئيسية للعولمة الاقتصادية، تعكس التفاوت بين الدول الكبرى والدول النامية في القدرة على الاستفادة من الاقتصاد العالمي وفي تحديد سياساتها الاقتصادية بحرية(١٤).

المحور الثاني: تحولات العولمة الاقتصادية وتراجع النموذج الليبرالي

شهدت العولمة الاقتصادية منذ مطلع القرن الحادي والعشرين تحولات جوهرية، أفرزت واقعاً جديداً تجاوز النموذج الليبرالي الكلاسيكي الذي ساد منذ تسعينات القرن الماضي، والقائم على تحرير الأسواق وتقليص دور الدولة وتعزيز حرية حركة السلع ورؤوس الأموال، وقد أسهمت سلسلة من الأزمات العالمية في إعادة النظر بأسس هذا النموذج، ما دفعت العديد من الدول إلى تبني سياسات اقتصادية أكثر تحفظاً، تعيد الاعتبار لدور الدولة والسيادة الاقتصادية، ومن هذه الأزمات هي:

أولاً- الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ وتراجع الثقة بالأسواق الحرة: مثلت الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨ نقطة تحول مفصلية في مسار العولمة الاقتصادية، إذ كشفت هشاشة النظام المالي العالمي القائم على الليبرالية الاقتصادية المطلقة، وأظهرت محدودية قدرة الأسواق الحرة على تنظيم نفسها دون تدخل الدولة، كما اضطرت الحكومات، ولاسيّما في الدول الكبرى، إلى التدخل المباشر لإنقاذ المؤسسات

المالية، وهو ما مثل تناقضاً واضحاً مع مبادئ الاقتصاد الليبرالي، إذ أسهم ذلك في تصاعد الدعوات إلى إعادة تنظيم الأسواق، وتشديد الرقابة المالية، والحد من الاعتماد المفرط على العولمة المالية العابرة للحدود، وقد اظهرت هذه الأزمة أهمية إعادة التفكير في دور الدولة في إدارة الاقتصاد وحماية السيادة الاقتصادية، بما يعكس التوازن بين الانفتاح على العولمة الاقتصادية وضرورة الاستقرار المالي الاقتصادي الوطني [١٥].

ثانياً- جائحة كورونا وإعادة الاعتبار لدور الدولة: جاءت جائحة كوفيد-١٩ (٢٠٢٠)، لتعيد الاعتبار لدور الدولة في إدارة الاقتصاد والمجتمع، بعد تراجع واضح لدورها في نموذج الليبرالية الاقتصادية المعولمة، إذ عمقت الجائحة أزمة العولمة الاقتصادية من خلال تعطيل سلاسل الإمداد العالمية وفرض قيود واسعة على حركة التجارة والنقل، ما كشف هشاشة الاعتماد المفرط على الخارج في تأمين السلع الاستراتيجية والضرورية، هذا الواقع دفع العديد من الدول إلى إعادة النظر في سياساتها الاقتصادية، وتعزيز الإنتاج المحلي، والسعي لتحقيق درجة أكبر من الاكتفاء الذاتي، بما يقلل من تعرضها للصدمات الخارجية، كما ظهر دور الدولة بشكل بارز في إدارة الأزمات الصحية والاقتصادية، من خلال سياسات الدعم المالي والتحفيز الاقتصادي وتوفير الموارد الأساسية، وقد أدى ذلك إلى تعزيز الاتجاه نحو سياسات حمائية نسبية، تتعارض مع مبادئ العولمة الليبرالية التقليدية، وتؤكد الحاجة إلى توازن بين الانفتاح على الاقتصاد العالمي ومتطلبات حماية السيادة الاقتصادية الوطنية[١٦].

ثالثاً- الحرب الروسية الأوكرانية وتسييس الاقتصاد الدولي: أدت الحرب الأوكرانية ٢٠٢٢ إلى تصاعد ظاهرة تسييس الاقتصاد الدولي، ولاسيّما في مجالي الطاقة والتجارة، حيث استخدمت العقوبات الاقتصادية كسلاح سياسي، وأعيد رسم خريطة العلاقات الاقتصادية الدولية على أسس جيوسياسية، وأسهمت هذه التطورات في تعميق الانقسام داخل النظام الاقتصادي العالمي ودفعت الدول، لا سيّما النامية منها إلى البحث عن بدائل تقلل من تعرضها للضغوط الخارجية، وتحافظ على هامش من السيادة الاقتصادية في ظل نظام دولي يتسم بعدم الاستقرار، كما اظهرت الحرب الحاجة إلى إعادة التفكير في سياسات الدول الاقتصادية، وتحقيق التوازن ما بين الانفتاح على الاقتصاد العالمي ومتطلبات حماية المصالح الوطنية، وهذا م يعكس استمرار تحديات العولمة الاقتصادية وتراجع النموذج الليبرالي في مرحلة ما بعد الأزمات العالمية[١٧].

لقد اظهرت الأزمات العالمية الكبرى، من الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨ إلى جائحة كوفيد-١٩(٢٠٢٠)، وصولًا إلى الحرب الروسية-الأوكرانية٢٠٢٢ وما بعدها، أن العولمة الاقتصادية القائمة على الليبرالية لم تعد قادرة على ضمان الاستقرار الاقتصادي للدول، بل كشفت عن هشاشة النموذج الليبرالي وتزايد تسييس التفاعلات الاقتصادية الدولية، إذ أسهمت هذه الأزمات في إعادة الاعتبار لدور الدولة في إدارة الاقتصاد، وتعزيز التدخل الحكومي لحماية المصالح الوطنية، بما يعكس التصاعد في

التحديات المرتبطة بالسيادة الاقتصادية، وفي هذا الإطار، تتضح العلاقة الجدلية بين العولمة الاقتصادية وتسييس الليبرالية من جهة، وتأثيراتهما على قدرة الدول في صياغة سياساتها الاقتصادية المستقلة من جهة أخرى، وهو ما يمهد للانتقال إلى دراسة انعكاسات هذه التحولات على السيادة الاقتصادية للدول، من خلال نماذج تطبيقية كالهند والجزائر.

المحور الثالث: العولمة الاقتصادية وتحديات السيادة الاقتصادية للدول

لقد أدت التحولات الاقتصادية العالمية، ولاسيّما في ظل العولمة، إلى إحداث تغييرات جوهرية في السياسات الاقتصادية للدول، هذا ما انعكس بشكل مباشر على طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية، إذ دفعت التطورات في الأسواق المالية الدولية وتحرير حركة رؤوس الأموال العديد من الدول إلى تبني سياسات اقتصادية أكثر انفتاحاً، شملت تحرير الأسواق، وتقليص القيود على المعاملات المالية، وتسهيل انتقال الاستثمارات عبر الحدود، وقد أسهمت هذه السياسات في تعزيز الترابط الاقتصادي بين الدول، حيث أصبحت الاقتصادات الوطنية أكثر اعتماداً على التدفقات المالية الخارجية، سواء من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو رؤوس الأموال قصيرة الأجل، ونتيجة لذلك، لم تعد السياسات الاقتصادية مجرد خيارات سيادية داخلية، بل باتت انعكاساً لقيود وضغوطات تفرضها العولمة الاقتصادية ومتطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي، هذا الأمر الذي حد من استقلالية القرار الاقتصادي، وامتد تأثيره ليشمل القرار السياسي للدول، وفي هذا الإطار فأن التوسع الاقتصادي العالمي والانفتاح على الأسواق الدولية يضع الدول أمام التحديات المباشرة على سيادتها الاقتصادية في ظل الضغوط العالمية، وتظهر تحديات العولمة الاقتصادية أمام سيادة الدولة من خلال أبعاد عدة وهي:

أولاً: السياسة المالية المعولمة وتقيد السيادة الاقتصادية للدول: أثّر تطور الأسواق المالية وتوسع أدواتها في توجهات السياسات الاقتصادية للدول، إذ اضطرت الحكومات إلى تبني سياسات نقدية ومالية تتماشى مع متطلبات الاستقرار المالي العالمي، فالدول التي سعت إلى جذب رؤوس الأموال الخارجية، عملت على تحسين بيئة الاستثمار، وتطوير أنظمتها المصرفية، وتوحيد أو تنسيق بعض سياساتها مع المعايير الدولية، الأمر الذي انعكس على علاقاتها الاقتصادية مع الدول الأخرى والمؤسسات المالية الدولية، كما أدّى تنوع الأسواق المالية (قصيرة الأجل –طويلة الأجل) إلى اختلاف توجهات الدول في إدارة سياساتها الاقتصادية، فالدول التي ركزت على أسواق رأس المال طويلة الأجل سعت إلى دعم الاستثمار والتنمية، مما عزز علاقاتها الاقتصادية مع الشركاء التجاريين والاستثماريين، في حين أن الاعتماد المفرط على الأسواق قصيرة الأجل جعل بعض الدول أكثر عرضة للأزمات المالية وانتقال الصدمات الاقتصادية عبر الحدود، وهذا يعني أن السياسات الاقتصادية المرتبطة بالعولمة المالية ادت إلى آثاراً مزدوجة على العلاقات الاقتصادية الدولية، فمن جهة، أسهمت في تعميق التعاون الاقتصادي وزيادة حجم التبادل التجاري والاستثماري بين الدول، ومن جهة أخرى، أدّت إلى تزايد مظاهر التنافس

وعدم الاستقرار نتيجة انتقال الأزمات المالية من دولة إلى أخرى[١٨]، كما اظهرت الأزمات العالمية الأخيرة مثل جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية محدودية السياسة المالية المعولمة وقيودها على استقلالية القرار الاقتصادي للدول، إذ اجبرت هذه الاحداث الدول لإعادة ترتيب أولوياتها الاقتصادية في ظل العولمة، مؤكدة على تحديات الحفاظ على السيادة الاقتصادية.

ثانياً- عولمة السياسات المصرفية وانعكاساتها على الاستقلال والسيادة الاقتصادية: كما أدت التحولات الاقتصادية العالمية إلى إعادة تشكيل السياسات المصرفية للدول، إذ فرضت متطلبات المنافسة الدولية وتحرير الأسواق المالية على الحكومات تبني سياسات جديدة تقوم على تعزيز الكفاءة، وتوسيع نطاق الخدمات المصرفية، وتشجيع الاندماج والخصخصة في القطاع المصرفي، إذ جاءت هذه السياسات استجابة لضغوط العولمة الاقتصادية، التي جعلت من الجهاز المصرفي أداة رئيسية للاندماج في الاقتصاد العالمي.

وقد انعكس هذا على الاندماج في البنوك على طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية، إذ أسهم في تكوين مؤسسات مصرفية كبيرة قادرة على العمل عبر الحدود، وتقديم الخدمات المالية المتنوعة للأسواق الدولية، كما عزز هذا التوجه من الترابط بين الأنظمة المصرفية للدول، وجعل السياسات المصرفية أكثر تأثراً بالتغيرات الاقتصادية العالمية وبقرارات المؤسسات المالية الدولية[١٩]، أذ تُعد خصخصة البنوك أحد أبرز ملامح السياسات الاقتصادية التي تبنتها الدول في ظل العولمة، إذ هدفت إلى تحسين كفاءة الأداء المصرفي، وزيادة القدرة التنافسية، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وقد دفعت هذه السياسة العديد من الدول إلى تقليص دور الدولة في النشاط المصرفي، وفتح المجال أمام القطاع الخاص المحلي والأجنبي، كما أسهمت خصخصة البنوك في تعميق العلاقات الاقتصادية الدولية، من خلال تسهيل دخول رؤوس الأموال الأجنبية، وتعزيز التعاون المالي بين الدول، إلا أنها في المقابل زادت من تعرض الأنظمة المصرفية الوطنية للصدمات الخارجية، مما جعل الاستقرار المالي قضية ذات أبعاد دولية تتطلب تنسيق السياسات الاقتصادية ما بين الدول، كما أدت السياسات الاقتصادية القائمة على تحرير الخدمات المصرفية إلى زيادة حدة المنافسة بين البنوك المحلية والأجنبية، الأمر الذي انعكس إيجاباً على تنوع الخدمات وتحسين جودتها وخفض تكاليفه، غير أن هذه المنافسة فرضت تحديات كبيرة على البنوك الوطنية، ولاسيّما في الدول النامية، التي واجهت صعوبة في مجاراة المؤسسات المصرفية العالمية ذات الإمكانات المالية والتقنية العالية، وقد أثر ذلك في توجهات السياسات الاقتصادية للدول، حيث سعت الحكومات إلى تحقيق التوازن ما بين متطلبات الانفتاح المالي وحماية الأنظمة المصرفية المحلية، بما يضمن استدامة العلاقات الاقتصادية الدولية دون الإضرار بالاستقرار الداخلي، وكان نتيجة هذه السياسات الأزمات المصرفية المتكررة، التي شهدها العالم خلال العقود الأخيرة، وقد أسهمت هذه الأزمات في انتقال الصدمات المالية ما بين الدول، مما أدى إلى توتر العلاقات الاقتصادية الدولية، ودفع الدول إلى إعادة تقييم سياساتها المصرفية والمالية[٢٠].

كما أظهرت الأزمات الأخيرة، مثل جائحة كورونا والأزمة المالية ٢٠٠٨، والحرب الروسية–الأوكرانية، هشاشة السياسات المصرفية المعولمة أمام الصدمات الاقتصادية المفاجئة، فقد تسببت هذه الأحداث في اضطرابات بالأنظمة المالية الدولية وأثرت مباشرة على الاستقرار الاقتصادي للدول، ونتيجة لذلك، اضطرت الدول لإعادة تقييم سياساتها المصرفية والمالية، بما يعكس القيود التي تفرضها العولمة على استقلالية القرار الاقتصادي وسيادة الدولة.

ثالثاً– الاستثمارات الأجنبية وتحديات التحكم بالقرار الاقتصادي الوطني: لقد أفرزت العولمة الاقتصادية تحولات جوهرية في حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إذ سجلت هذه الاستثمارات معدلات نمو متسارعة مقارنة بمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ولا سيّما منذ ثمانينيات القرن الماضي، وقد استمر هذا الاتجاه التصاعدي خلال التسعينيات، ليصل حجم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مستويات مرتفعة، ما يعكس تزايد اندماج الاقتصادات الوطنية في الاقتصاد العالمي، إذ تركزت النسبة الأكبر من تدفقات رؤوس الأموال في عدد محدود من الدول، لا سيّما في آسيا وأمريكا اللاتينية، مما أدى إلى اختلال في التوزيع للاستثمارات عالمياً، وهذا أثر بشكل مباشر في القرارات الاقتصادية للدول المستقبِلة، التي اضطرت إلى تعديل سياساتها التجارية والمالية لاستقطاب هذه التدفقات والحفاظ عليها، كما أدت العولمة الاقتصادية إلى تصاعد حدة المنافسة بين الدول لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، هذا الأمر انعكس على طبيعة السياسات الاقتصادية المتبعة، فلم تعد الحوافز المالية أو انخفاض تكاليف العمل كافية لوحدها، بل بات المستثمر الأجنبي يولي أهمية متزايدة لعوامل أخرى، مثل(كفاءة النظام المالي والمصرفي، حجم الأسواق المحلية وقدرتها على التصدير)، وقد أسهم هذا التنافس في إعادة توجيه القرارات التجارية والمالية للدول بما يتلاءم مع متطلبات السوق العالمية، أحياناً على حساب الأولويات التنموية الوطنية، كما انعكست العولمة على التجارة الخارجية للدول، إذ باتت الدول أكثر اندماجاً في سلاسل الإنتاج والتوريد العالمية، غير أن هذا الاندماج لم يكن متكافئاً[٢١]، إذ واجهت بعض الدول[٢٢]:

أ. تراجع القدرة التنافسية لصادراتها.

ب. ضعف الصناعات الوطنية أمام السلع الأجنبية.

ت. زيادة الاعتماد على الواردات.

وهو ما أدى في بعض الحالات إلى تفاقم العجز التجاري وتقييد استقلالية القرار التجاري، كما أسهمت هذه التحولات في إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية، كما اثبتت الأزمات العالمية الاخيرة، لا سيّما في ظل جائحة كورونا زمن بعدها الحرب الأوكرانية مدى تقلب الاستثمارات الأجنبية أمام الصدمات المفاجئة، إذ أدت هذه الأحداث إلى تغيرات مفاجئة في تدفقات رأس المال، مما جعل الدول تواجه صعوبة في التحكم الكامل بقرارتها الاقتصادية الوطنية، ولهذا اظهرت الحاجة إلى اتخاذ استراتيجيات أكثر مرونة لإدارة الاستثمارات الأجنبية من دون المساس بالاستقلالية والسيادة الاقتصادية.

رابعاً– التجارة الخارجية وحدود الاقتصادية للدول: تُعد التجارة الخارجية من أهم المجالات التي تجلت فيها آثار العولمة الاقتصادية، إذ أسهم الانفتاح العالمي المتزايد في إزالة أو تخفيض الحواجز الجمركية والقيود التجارية، الأمر الذي أدى إلى توسع حركة السلع والخدمات بين الدول، إذ انعكست هذه التحولات بآثار متفاوتة على الدول المصدرة والمستوردة على حد سواء، تبعاً لقدراتها الاقتصادية ومستوى اندماجها في الاقتصاد العالمي، وأدت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (GATT)، وبعدها منظمة التجارة العالمية، دوراً محورياً في ترسيخ أسس التجارة الدولية في ظل العولمة، فقد شكلت هذه الاتفاقيات الإطار القانوني والتنظيمي الذي نظم حركة التجارة العالمية، وأسهم في تعميق ظاهرة العولمة من خلال تشجيع تحرير التبادل التجاري وتقليص القيود التي تعيق تدفق السلع بين الدول، وتفرض شروط الانضمام إلى اتفاقية الجات على الدول الأعضاء تقديم جداول أو قوائم تتضمن التزاماتها الجمركية، ولا سيّما فيما يتعلق بتخفيض الرسوم على السلع المتبادلة مع بقية الأعضاء، ونتيجة لذلك، باتت القرارات التجارية للدول أكثر ارتباطًا بالالتزامات الدولية، مما قلّص من هامش المناورة في رسم السياسات التجارية الوطنية المستقلة[٢٣].

إذ يتضح أن العولمة الاقتصادية أسهمت في إعادة تشكيل أنماط التبادل التجارة الخارجي والعلاقات الاقتصادية ما بين الدول، بما جعل القرارات الاقتصادية أكثر ارتباطاً بالتوازنات الدولية والالتزامات الخارجية، كما أظهرت الأزمات العالمية الأخيرة، جائحة كورونا والحرب الروسية–الأوكرانية، هشاشة السياسات الاقتصادية الوطنية، إذ كشفت محدودية قدرة الدول على التحكم الكامل بتدفقات التجارة والاستثمار في ظل العولمة، كما أكدت هذه الأزمات أن الضغوط الاقتصادية الدولية تحد من استقلالية القرار الوطني، وتجعل السياسة المحلية جزءًا لا يتجزأ من ديناميات الاقتصاد والسياسة العالمية، بما يعكس قيود العولمة على السيادة الاقتصادية للدول دون التخفيف من تأثيرها السلبي.

المحور الرابع: أثر العولمة الاقتصادية والأزمات الدولية على السيادة الاقتصادية للدول

تُعد العولمة الاقتصادية المحرك الأساسي لزيادة الترابط بين الأسواق الوطنية والدولية، ما جعل السياسات الاقتصادية للدول أكثر ارتباطًا بالاقتصادات والمؤسسات الدولية، وفي ظل الأزمات العالمية الأخيرة، مثل جائحة كورونا والحرب الروسية–الأوكرانية والأزمة المالية، ازدادت هذه الضغوط على الدول، وأصبح التحكم بالقرارات الاقتصادية والاستقلالية المالية أكثر تحدياً، إذ أبرزت هذه الأزمات قيود العولمة على السيادة الوطنية، مؤكدة أن السياسات الاقتصادية لم تعد خاضعة لمصالح الدولة وحدها، وبناءً على ذلك، سيتم الانتقال لدراسة نماذج تطبيقية من دول تأثرت بالعولمة الاقتصادية والأزمات، لتوضيح انعكاسات هذه الظواهر على السياسات الاقتصادية والاستثمارية لكل دولة على حدة.

أولاً– الجزائر: منذ عام ١٩٦٣ اتبعت الجزائر المذهب الحمائي وتعميم احتكار الدولة للتجارة الخارجية، بغية حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية، وازدادت هذه الحمائية عام ١٩٧٨ أي العام التي تم فيه تأميم التجارة الخارجية، وفي العام ١٩٨٨ تم التأكيد على احتكار الدولة للتجارة الخارجية، واتخذت العديد من الإجراءات الحمائية ومنها، نظام الحصص للاستيراد التي يقوم على التحديد المسبق لطبيعة وكمية السلع التي سوف يتم استيرادها وتوضيح مصدرها الجغرافي، ويهدف هذا النظام إلى إعادة تدفقات الاستيراد حسب إمكانيات التصدير للمناطق وتخفيض الواردات الكمالية واقتصاد العملة الصعبة وحماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الخارجية، كما اتخذت إجراءات بحق مراقبة أسعار الصرف، وكان الهدف منة التحكم في التقلبات النقدية في السوق الدولية وتأثيراتها على العملة الوطنية وكذلك التقليل من خروج العملة الصعبة ومن ثّم رؤوس الأموال إلى الخارج، لكن مع ارتفاع حجم ديوانها الخارجية إلى (٢٩،٤٩) مليار دولار وتدهور اقتصادها عام١٩٩٤ [٢٤]، اضطرت الجزائر إلى ابرام اتفاقية(STANDBY) مع صندوق النقد الدولي(FMI) والذي فرض سياسات التعديل الهيكلي على الدول التي منحها قروض ودخلت في أزمة مديونية ابتداءاً من عام ١٩٨٠، إذ يتضمن هذا الاتفاق شرط تحرير التجارة الخارجية، وفي إطار هذا الشرط صدرت الجزائر شروطاً تعلمية بالسماح لكل عملية استيراد البضائع دون أي قيد وتخفيض التعريفة الجمركية من (٦٠٪) إلى(٤٥٪)، وأن هذه الإجراءات كانت تدعم تحرير التجارة الخارجية في الجزائر والتي تتطابق مع شروط اتفاقية الجات وتوصيات صندوق النقد الدولي[٢٥].

غير أن انفتاح الجزائر على العولمة الاقتصادية أدى إلى تحولات بنيوية عميقة في هيكل الاقتصاد الوطني وفي موقع الجزائر ضمن العلاقات الاقتصادية الدولية، إذ أسهمت الانفتاح الجزائري على العولمة في تضخيم التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية داخل الدولة، فبينما استفادت المدن الكبرى والقطاعات المرتبطة بالعولمة مثل النفط والغاز والخدمات التكنولوجية من تدفقات الاستثمار والأسواق الخارجية، غير أن بقيت المناطق الريفية والقطاعات التقليدية خارج هذا التطور، مما أدى إلى اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء وبين المناطق المتقدمة اقتصادياً والمناطق الأقل تنمية، إذ أن هذا التفاوت البنيوي جعل بعض الفئات أكثر ضعفاً أمام تأثيرات الانفتاح العالمي، وأدى إلى تحديات اجتماعية وسياسية مرتبطة بعدم المساواة الاقتصادية[٢٦]، أما على مستوى علاقاتها الاقتصادية، إذ باتت الجزائر أكثر اعتماداً على السوق العالمية وقواعد التنافسية الدولية، فبينما مكنت العولمة الجزائر من الوصول إلى استثمارات كبيرة، وأسواق أوسع لتصدير منتجاتها، إلا أنها جعلت الاقتصاد الجزائري أكثر حساسية للتقلبات الدولية، سواء في أسعار النفط أو المواد الأولية أو في تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، إذ تعد دول الاتحاد الأوربي الشريك التجاري الأكبر للجزائر فضلاً عن الصين والدول الأسيوية، إذ أسهم الانفتاح الاقتصادي للجزائر في زيادة حجم التجارة الثنائية مع دول الاتحاد الأوربي، فقد ارتفعت واردات الجزائر من الآلات والمعدات الصناعية والمنتجات الزراعية والسلع الاستهلاكية، في حين استمرت

صادرات الجزائر في التركيز على قطاع النفط والغاز، غير أن اعتمادها على هذا القطاع وبالمقابل زيادة وارداتها بشكل أسرع من المعدات والآلات والموارد المعدنية من صادرات النفط هذا ما اخل في ميزانها التجاري كما مبين في جدول–1، وهذا ما أثر على تحويل العلاقات التجارية إلى علاقات أكثر اعتماداً على تقلبات اسعار النفط في السوق والتقلبات الخارجية، وليس على التوازن بين الشركاء، كما الحال في علاقاتها التجارية مع الصين، وهو انعكاس على تحويل العلاقات الاقتصادية إلى علاقات قائمة على التبعية في السلع والخدمات ذات القيمة العالية، مع استفادة محدودة للجزائر من نقل التكنولوجيا أو تعميق قدراتها الانتاجية[٢٧].

جدول (1):

تطور الميزان التجاري للجزائر مع بعض الشركاء الرئيسيين (مليار دولار) سنوات مختارة(2000-2023)

السنة	الشريك التجاري	الصادرات	الواردات	النتيجة
2000	الصين	3	1,5	−1,2
	الاتحاد الأوربي	5	8	−3
	دول شرق أسيا	3	4	−1
2010	الصين	1	4	−3
	الاتحاد الأوربي	20	15	5
	دول شرق أسيا	5	6	−1
2023	الصين	1	8,5	−7,5
	الاتحاد الأوربي	30,6	15,7	14,9
	دول شرق أسيا	1,5	1,5	0

(*) تشير القيم السالبة(−) إلى عجز في الميزان التجاري

Source:

1. United Nations. (2022). UN Comtrade Database. https://w.w.w.comtradeplus.un.org
2. World Bank. (2023). World Development Indicators & WITS. https://w.w.w.wits.worldbank.org / https://data.worldbank.org
3. European Commission. (2022). Eurostat Database. https://w.w.w.ec.europa.eu/eurostat
4. Observatory of Economic Complexity (OEC). Economic Complexity Data. Harvard & MIT. https://w.w.w.oec.world
5. CEIC. Global Economic Database. https://w.w.w.ceicdata.com

ومن خلال الجدول اعلاه، يتضح أن الميزان التجاري الجزائري اتسم بعدم التوازن مع أغلب الشركاء خلال الفترات المختارة (٢٠٠٠، ٢٠١٠،–٢٠٢٣)، إذ سجلت الجزائر عجزاً تجارياً متزايداً مع الصين ودول شرق آسيا نتيجة ارتفاع الواردات الصناعية والتكنولوجية مقابل محدودية الصادرات الجزائرية غير النفطية.

كما أسهم هذا الانفتاح في تغيير طبيعة العلاقات الاقتصادية مع الدول النامية، فباتت أقل ارتباطاً بمبادئ التضامن أو التكامل بين اقتصادات الجنوب، وأكثر اعتماداً على الربحية والمنافسة، وهو ما يعكس استمرار عدم التوازن في التجارة والاستثمار مع هذه الدول، كما حدث أيضاً مع الهند، لكن مع خصوصية الجزائر كون معظم صادراتها تتركز على قطاع المحروقات، ما يزيد من هيكلية التبعية[٢٨]، وبعد الأزمات الدولية ومنها جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية، تأثرت الجزائر سلباً بتقلبات الأسواق العالمية، حيث ظهر الضغط على الميزان التجاري والعلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى، ورغم المحاولات لتنوع الاقتصاد وتحسين إدارة الموارد، بقيت الدولة تحت قيود الانفتاح الدولي التي تحد من حرية القرار الاقتصادي، ما يبرز هشاشة السيادة الاقتصادية في الدول ذات الاعتماد الكبير على قطاع محدد[٢٩]

ثانياً– الهند: مرت الهند بمراحل عدة في سياساتها الاقتصادية والتجارية، عكست انتقالها التدريجي من النهج الحمائي إلى الانفتاح والتحرير الاقتصادي، في إطار تفاعلها مع متغيرات العولمة الاقتصادي، إذ اتبعت الهند منذ استقلالها عام ١٩٤٧ نموذج التنمية الموجهة من الدولة، حيث ساد التوجه الاشتراكي والحمائي، واتخذت عدة اجراءات ومنها، فرض قيود صارمة على التجارة الخارجية، ارتفاع الرسوم الجمركية التي تجاوزت في بعض الفترات (١٥٠٪)، وحماية الصناعات الوطنية والحد من المنافسة الأجنبية، وتشديد الرقابة على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، إذ أن هذه السياسات هدفت إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليل الاعتماد على الخارج، إلا أنها أدت إلى ضعف القدرة التنافسية، وتباطؤ النمو، وعجز في ميزان المدفوعات[٣٠].

غير أن الهند شهدت مذّ عام ١٩٩١ نقطة تحول رئيسة في الاقتصاد الهندي، نتيجة أزمة حادة في ميزان المدفوعات، ما دفع الحكومة إلى تبني برنامج الإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وشملت هذه المرحلة، تحرير التجارة الخارجية، وتخفيض الرسوم الجمركية تدريجياً من (١٥٠٪) إلى أقل من (٤٠٪)، فتح قطاعات واسعة أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، وتخفيف القيود على سعر الصرف واعتماد نظام أكثر مرونة، إذ مثلت هذه المرحلة الانتقال الفعلي للهند نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي، واوصلت الهند خلال هذه المرحلة تعميق سياسات التحرير والانفتاح، بما يتماشى مع قواعد منظمة التجارة العالمية، ومن أبرز ملامحها، خفض متوسط التعرفة الجمركية إلى أقل من (١٠٪) في العديد من القطاعات، تعزيز دور الصادرات، لا سيّما في قطاع الخدمات وتكنولوجيا المعلومات، وارتفاع حجم التجارة الخارجية بشكل ملحوظ، وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر [٣١].

غير أن انفتاح الهند على العولمة الاقتصادية أدى إلى تحولات بنيوية عميقة في هيكل الاقتصاد الوطني وفي موقع الهند ضمن العلاقات الاقتصادية الدولية، فعلى المستوى الداخلي، أدّى الاندماج المتزايد في الاقتصاد العالمي إلى إعادة تشكيل نمط النمو الاقتصادي، حيث انتقلت الهند من اقتصاد يعتمد بدرجة كبيرة على الحماية الصناعية والدور الواسع للدولة إلى اقتصاد أكثر ارتباطاً بآليات السوق العالمية، مع تصاعد دور قطاعات الخدمات المتقدمة، ولاسيّما تكنولوجيا المعلومات والصناعات الدوائية والخدمات العابرة للحدود، إذ مكن هذا التحول الهند من تحقيق معدلات نمو مرتفعة نسبياً، وتعزيز قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية ونقل التكنولوجيا، مما انعكس إيجاباً على تراكم رأس المال وتحسين بعض مؤشرات التنافسية الاقتصادية، غير أن هذا الاندماج لم يكن ذا طابع إيجابي مطلق، بل أفضى إلى تعميق ارتباط الاقتصاد الهندي بالأسواق العالمية، ما جعله أكثر تأثراً بالتقلبات المالية والتجارية الدولية، كما أسهم في اتساع الفجوة بين القطاعات المنخرطة في العولمة وتلك التي بقيت محدودة الاندماج، لا سيّما في الأرياف والأنشطة التقليدية[٣٢].

إما على مستوى علاقتها الاقتصادية مع الدول الأخرى، فقد أسهم الانفتاح الاقتصادي في إعادة تموضع الهند داخل النظام الاقتصادي الدولي، حيث تحولت من فاعل اقتصادي هامشي إلى شريك تجاري واستثماري رئيسي في عدد من الأقاليم، إذ توسعت علاقاتها الاقتصادية مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في مجالات التكنولوجيا والخدمات والاستثمار المباشر، كما عززت شراكاتها مع دول شرق آسيا في إطار سلاسل القيمة العالمية كما مبين في جدول–2 ، إلى جانب تنمية علاقاتها الاقتصادية مع الدول النامية غير أن علاقاتها مع الدول النامية في ظل العولمة الاقتصادية، أدت إلى إحداث تحول جوهري في طبيعة علاقاتها الاقتصادية مع هذه الدول، إذ انتقلت هذه العلاقات من نمط يقوم نظرياً على التضامن والتكامل بين اقتصادات الجنوب، إلى علاقات يحكمها منطق السوق العالمية والتنافسية، بما أفرز اختلالات واضحة في توازن المصالح، فمع اندماج الهند في الاقتصاد العالمي، لم تعد علاقاتها الاقتصادية مع الدول النامية علاقات تكامل إنتاجي، بل باتت أقرب إلى علاقات تبادل غير متكافئ، تعكس تفاوت القدرات الصناعية والتكنولوجية بين الطرفين[٣٣].

جدول (٢):

تطور الميزان التجاري للهند مع بعض الشركاء الرئيسيين (مليار دولار) سنوات مختارة(٢٠٢٣-٢٠٠٠)

السنة	الشريك التجاري	الصادرات	الواردات	النتيجة
2000	الصين	2	3	-1
	الاتحاد الأوربي	15	10	5
	دول شرق أسيا	7	15	8
2010	الصين	20	48	-28
	الاتحاد الأوربي	45	55	-10
	دول شرق أسيا	25	60	-35
2023	الصين	25	120	-95
	الاتحاد الأوربي	75	90	-15
	دول شرق أسيا	60	120	-60

(*) تشير القيم السالبة(-) إلى عجز في الميزان التجاري

Source:

1. World Bank. (2023). India: Country Economic Memorandum. Washington, D.C.: World Bank. https://w.w.w.worldbank.org/en/country/india.
2. International Monetary Fund (IMF). (2021). India: Economic Reforms and Growth. Washington, D.C.: IMF. https://w.w.w.imf.org/en/Countries/IND.
3. World Trade Organization (WTO). (2020). Trade Policy Review: India. Geneva: WTO. https://w.w.w.wto.org/english/tratop_e/tpr_e/tp503_e.htm.
4. United Nations. (2023). UN Comtrade Database – International Trade Statistics: India. https://w.w.w.comtrade.un.org/data.
5. UNCTAD. (2022). World Investment Report. Geneva: United Nations Conference on Trade and Development. https://w.w.w.unctad.org/topic/investment/world-investment-report.
6. Asian Development Bank (ADB). (2021). India and Regional Economic Integration. Manila: ADB. https://w.w.w.adb.org/countries/india/main.

يتضح من الجدول أعلاه، أن توسع العلاقات التجارية لم يؤدي إلى تحقيق توازن، بل أدى إلى تعميق العجز في الميزان التجاري، ما جعل العلاقات الاقتصادية الهندية مع هذه الدول قائمة على تبعية استيرادية متزايدة، وهذا لم يكن ناتجاً من ضعف الصادرات، بل بسبب ازدياد الواردات، إذ تعتمد الهند بشكل متزايد على استيراد السلع الصناعية والتكنولوجية عالية القيمة، مقابل صادرات ذات قيمة اقل نسبياً، مما اسهم في تفاقم العجز التجاري عبر الزمن.

وعلى الرغم من نجاح الهند في الاستفادة من الانفتاح الاقتصادي، غير أنها شهدت مرحلة ما بعد الأزمات العالمية اضطرارها إلى إعادة توجيه السياسات الصناعية والاقتصادية لتعزيز مرونتها أمام الصدمات الخارجية فبرامج مثل (Make in India) واستراتيجية تعزيز سلاسل الإمداد الوطنية هدفت إلى تقليل الاعتماد على **الخارج**، مع الحفاظ على الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية والتجارة الدولية، وهذا يعكس حاجة الهند لتحقيق توازن بين الاستفادة من العولمة وحماية استقلال القرار الاقتصادي الوطني[٣٤].

إذ تبين من حالة كل من الهند والجزائر في سياق الأزمات العالمية من تعمق الآثار السلبية للعولمة الاقتصادية على السيادة الاقتصادية للدول، إذ لم تعد هذه الأزمات مجرد صدمات ظرفية، بل مثلت محطات كاشفة لحدود قدرة الدول المنخرطة في الاقتصاد العالمي على التحكم المستقل بقراراتها الاقتصادية والمالية، كما اظهرت جائحة كورونا والأزمة المالية العالمية ومن ثّم الحرب الروسية–الأوكرانية، أن الارتباط المتزايد بالأسواق العالمية والمؤسسات الاقتصادية الدولية جعل السياسات الوطنية أكثر عرضة للضغوط الخارجية، سواء عبر تقلب التدفقات المالية أو اضطراب سلاسل الإمداد أو القيود المفروضة ضمن الأطر الدولية، وبهذا لم تؤد هذه الأزمات إلى تراجع العولمة الاقتصادية بقدر ما عمقت اختلالاتها البنيوية، وأسهمت في تضييق هامش السيادة الاقتصادية لكل من الهند والجزائر.

الخاتمة

تُعد العولمة الاقتصادية ظاهرة مؤثرة على مختلف الدول، إذ تتيح فرصاً للنمو وتوسيع التجارة والاستثمار، لكن الوقت نفسه تفرض تحديات تتعلق بإعادة تشكيل مفهوم السيادة الاقتصادية وزيادة الارتباط بالاقتصاد العالمي، وتُظهر التجارب الدولية أن الانخراط في الاقتصاد العالمي يحقق مكاسب مهمة، لكنه يجعل الدول أكثر عرضة لتقلبات الأسواق العالمية، مما يتطلب تبني سياسات اقتصادية مرنة قادرة على التكيف مع المتغيرات، كما تؤكد الأزمات العالمية مثل أزمة ٢٠٠٨ وجائحة كورونا ٢٠٢٠ والحرب الروسية الأوكرانية ٢٠٢٤، أن القدرة على التكيف والمرونة الاقتصادية هي العامل الحاسم في تحقيق التوازن بين الانفتاح الاقتصادي والحفاظ على السيادة الوطنية.

الاستنتاجات

١. أن العولمة الاقتصادية وتسييس الليبرالية تقلل من استقلالية القرار الاقتصادي للدول كلما زاد الانفتاح الاقتصادي.

٢. كشفت الأزمات العالمية الأخيرة، مثل جائحة كورونا والحرب الروسية–الأوكرانية، مدى هشاشة الاقتصاد الوطني في ظل العولمة الاقتصادية، إذ أظهرت هذه الأزمات مدى تأثر ميزان التجارة والسياسات الاقتصادية بالضغوط العالمية.

٣. قدرة الدول على حماية السيادة الاقتصادية تعتمد على مرونتها الاقتصادية واستراتيجياتها في التكيف مع الصدمات الخارجية.

٤. التوازن ما بين الاستفادة من الفرص الاقتصادية العالمية وحماية السيادة الوطنية يمثل تحدياً مستمراً للدول.

٥. التحليل المتكامل بين الجوانب النظرية والتاريخية والعملية ضروري لفهم تأثير العولمة على السيادة الاقتصادية للدول.

الهوامش:

(١) محمد الاطرش، العرب والعولمة ما العمل، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد٢٢٩، ١٩٩٨، ص١٠١.

(٢) صلاح سالم، العولمة والطريق الثالث، مجلة شؤون عربية، لبنان، العدد١٠٧، ٢٠٠١، ص٢٣٠.

(٣) نوري منير، السياسات الاقتصادية في ظل العولمة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠١٠، ص١٠.

(٤) عبد الهادي عبد القادر، النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٨، ص٣٠٤.

(٥) عمر مصطفى عمر، التكتلات الاقتصادية والإقليمية والتكامل الاقتصادي في الدول النامية، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٤، ص١١٨.

(٦) محسن احمد، العولمة مقدمة في فكر واقتصاد وادارة عصر الا دوله، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص١١١.

(٧) محمد محسن، المرجع السابق نفسه، ص١١٤–١١٦.

(٨) يوسف حسن يوسف، تأثير صندوق النقد الدولي والمنظمات الاقتصادية الدولية على قرارات الدول، المركز القومي للإصدارات القومية، القاهرة، ٢٠١٢، ص٧٠.

(٩) يوسف حسن يوسف، المصدر السابق نفسه، ص٧١–٧٢.

(١٠) محمد حمد القطاطشة، النظام الاقتصادي السياسي الدولي، دار وائل للنشر، عمان،٢٠١٣، ص٥٤.

(١١) محمد احمد السريتي، المنظمات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠١٤، ص١٠٣.

(١٢) مصطفى سلامة، منظمة التجارة العالمية، النظام الدولي للتجارة الدولية، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة،٢٠٠٦، ص١٥–١٦.

(١٣) رمزي محمود، منظمة التجارة العالمية قلعة استنزاف موارد الدول النامية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية،٢٠١٤، ص١٤١–١٤٢.

(١٤) طلعت جياد الحديدي، مبادئ القانون الدولي العام في ظل المتغيرات الدولية العولمة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢، ص١٧٩–١٨٠.

(15) Roubini, Nouriel Mihm and Stephen, Crisis Economics: A Crash Course in the Future of Finance Penguin Press, New York, 2010,p15-17.

(١٦) سعيدة طيب، أثر جائحة كورنا على الاقتصاد العالمي، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة زيان عاشور، الجزائر، العدد٢٢، ٢٠٢٢، ص١٢-١٦.

(17) Aysha, Boashash, The Impact of the Russian-Ukrainian War on the Global Economy, International Journal of Multidisciplinary Studies on Management, Business, and Economy, Issue 1,2023,p.68-69.

(١٨) أسماعيل صبري مقلد، الكوكبة الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الامبريالية، مجلة الكرمل، بيروت، العدد٥٣، ٢٠١٥، ص٥٩.

(١٩) سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الإقليمية في إطار العولمة، مكتبة الإشعاع الفنية، القاهرة، ٢٠٠١، ص٥٩.

(٢٠) سوزي عدلي ناشد، مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٥، ص٣٥.

(٢١) عادل أحمد، أساسان الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، بيروت، ٢٠٠٢، ص١٥.

(٢٢) عادل أحمد، المصادر السابق نفسه، ص١٦.

(٢٣) محمد سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار بهاء الدين، القاهرة، ٢٠٠٥، ص١٠.

(24) kada Akacem, des reforms economiques pour Ia promotion des PME, revue des economies nord Africanizes,lssue.5, 2008,p8.

(25) Philippe Deubel, Analyses economique et historique des societies contemporaines, pearon education, France, 2008, p491.

(٢٦) هدى محمد، تحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال المدة ٢٠٠١-٢٠١٩، مجلة السياسة والاقتصاد، الجزائر، العدد٥، ٢٠٢٠، ص٤٨-٥٠.

(٢٧) العلاقات التجارية الثنائية بين الجزائر والاتحاد الأوربي، على الرابط: https://w.w.w.diplomatie.gouv

(٢٨) سالمي حمزة، أثار تحرير التجارة الخارجية على اقتصاديات الدول النامية حالة الجزائر رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، ٢٠١٦، ص١٧١.

(٢٩) محمد مداحي، انعكاسات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي بالإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد١٩،٢٠٢١، ص١٣٤.

(٣٠) عبد الرحمن عبد، تطور الاقتصاد الهندي، على الرابط: https://w.w.w.adb.org/countries/india/main

(٣١) اقتصاد الهند.. الدور والمستقبل في نظام عالمي جديد، على الرابط:
http://w.w.w.studies.aljazeera.net/ar/files/2009/2011721124925484524.html

(٣٢) اقتصاد الهند.. الدور والمستقبل في نظام عالمي جديد، المصدر السابق نفسه.

(٣٣) مستقبل العلاقات الهندية، على الرابط:
https://w.w.w.araa.sa/index.php?Itemid=172&catid=9&id=1199

(34) Srinivas Junuguru,Akanksha Singh, COVID-19 impact on india Challenges and Opportunities, at link, https://w.w.w.bricecon.arphahub.com/article/99441/?utm_source=chatgpt.com .Russia Ukraine War and the imbact on lndian economy, at Link: https://w.w.w.ideas.repec.org/a/eme/jespps/jes-03-2023.

المصادر

١) نوري منير، السياسات الاقتصادية في ظل العولمة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠١٠.

٢) عبد الهادي عبد القادر، النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٨.

٣) عمر مصطفى عمر، التكتلات الاقتصادية والإقليمية والتكامل الاقتصادي في الدول النامية، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٤.

٤) محسن احمد، العولمة مقدمة في فكر واقتصاد وادارة عصر الا دوله، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ٢٠٠٠.

٥) يوسف حسن يوسف، تأثير صندوق النقد الدولي والمنظمات الاقتصادية الدولية على قرارات الدول، المركز القومي للإصدارات القومية، القاهرة، ٢٠١٢.

٦) محمد حمد القطاطشة، النظام الاقتصادي السياسي الدولي، دار وائل للنشر، عمان،٢٠١٣.

٧) محمد احمد السريتي، المنظمات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠١٤.

٨) مصطفى سلامة، منظمة التجارة العالمية، النظام الدولي للتجارة الدولية، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة،٢٠٠٦.

٩) رمزي محمود، منظمة التجارة العالمية قلعة استنزاف موارد الدول النامية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ٢٠١٤ .

١٠) طلعت جياد الحديدي، مبادئ القانون الدولي العام في ظل المتغيرات الدولية العولمة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢.

١١) سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الإقليمية في إطار العولمة، مكتبة الإشعاع الفنية، القاهرة، ٢٠٠١.

١٢) سوزي عدلي ناشد، مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٥.

١٣) عادل أحمد، أساسان الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، بيروت، ٢٠٠٢.

١٤) محمد سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار بهاء الدين، القاهرة، ٢٠٠٥.

١٥) محمد الاطرش، العرب والعولمة ما العمل، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد٢٢٩، ١٩٩٨.

١٦) صلاح سالم، العولمة والطريق الثالث، مجلة شؤون عربية، لبنان، العدد١٠٧، ٢٠٠١.

١٧) سعيدة طيب، أثر جائحة كورنا على الاقتصاد العالمي، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة زيان عاشور، الجزائر، العدد٢٢،٢٠،٢.

١٨) أسماعيل صبري مقلد، الكوكبة الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الامبريالية، مجلة الكرمل، العدد٥٣، بيروت، ٢٠١٥.

١٩) هدى محمد، تحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال المدة ٢٠٠١-٢٠١٩، مجلة السياسة والاقتصاد، الجزائر، العدد٥، ٢٠٢٠.

٢٠) محمد مداحي، انعكاسات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي بالإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي، ٢٠٢١.

٢١) سالمي حمزة، أثار تحرير التجارة الخارجية على اقتصاديات الدول النامية حالة الجزائر رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، ٢٠١٦.

٢٢) العلاقات التجارية الثنائية بين الجزائر والاتحاد الأوربي، على الرابط:
https://w.w.w.diplomatie.gouv

23) United Nations. (2022). UN Comtrade Database. https://w.w.w.comtradeplus.un.o

24) World Bank. (2023). World Development Indicators & WITS. https://wits.worldbank.org https://w.w.w.data.worldbank.org

25) European Commission. (2022). Eurostat Database. https://w.w.w.ec.europa.eu/eurostat

26) Observatory of Economic Complexity (OEC). Economic Complexity Data. Harvard & MIT. https://w.w.w.oec.world

27) CEIC .Global Economic Database. https://w.w.w.ceicdata.com

٢٨) عبد الرحمن عبد، تطور الاقتصاد الهندي:https://w.w.w.adb.org/countries/india/main

٢٩) – اقتصاد الهند.. الدور والمستقبل في نظام عالمي جديد:
https://w.w.w.studies.aljazeera.net/ar/files/2009/201172112492548452 4.ht.l

30) World Bank. (2022). India: Country Economic Memorandum. Washington, D.C.: World Bank. https://w.w.w.worldbank.org/en/country/india. -- International Monetary Fund (IMF). (2021). India: Economic Reforms and Growth. Washington, D.C.: IMF. https://w.w.w.imf.org/en/Countries/IND.

31) World Trade Organization (WTO). (2020). Trade Policy Review: India. Geneva: WTO. https://w.w.w.wto.org/english/tratop_e/tpr_e/tp503_e.htm.

32) United Nations. (2023). UN Comtrade Database – International Trade Statistics: India. https://w.w.w.comtrade.un.org/data.

33) UNCTAD. (2022). World Investment Report. Geneva: United Nations Conference on Trade and Development. https://w.w.w.unctad.org/topic/investment/world-investment-report.

34) -Asian Development Bank (ADB). (2021). India and Regional Economic Integration. Manila: ADB. https://w.w.w.adb.org/countries/india/main.

35) Srinivas Junuguru,Akanksha Singh, COVID-19 impact on india Challenges and Opportunities, at link, https://brics-econ.arphahub.com/article/99441/?utm_source=chatgpt.com .Russia Ukraine War and the imbact on lndian economy, at Link,https://w.w.w.ideas.repec.org/a/eme/jespps/jes-03-2023-0136.html?utm_source=chatgpt.com

36) Brahimi Ouadi,Impacts of the Russia-Ukraine war on global economy with reference to the case of Algeria: Energy gains and food concerns. Review of Socio-Economic Perspectives ,(2023). At Link https://w.w.w.global.com/article/10.19275/rsep161?utm_source=chatgpt.com
37) Roubini, Nouriel Mihm and Stephen, Crisis Economics: A Crash Course in the Future of Finance Penguin Press, New York, 2010.
38) Philippe Deubel, Analyses economique et historique des societies contemporaines, pearon education, France, 2008.
39) Aysha, Boashash, The Impact of the Russian-Ukrainian War on the Global Economy, International Journal of Multidisciplinary Studies on Management, Business, and Economy, Issue 1,2023.
40) kada Akacem, des reforms economiques pour Ia promotion des PME, revue des economies nord Africanizes.lssue5, 2008.